إشكالية تمويل التعليم والبحث العلمي في الوطن العربي، مع الإشارة لدور أموال الوقف في العملية التمويلية

د. لطفي شعباني، أستاذ محاضر قسم "أ"
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس-الجزائر
د. وليد لوشان، أستاذ محاضر قسم "أ"
جامعة الجزائر 3– الجزائر – الجزائر
زرقواد وسام، طالبة دكتوراه
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس. الجزائر

الملخص

تهدف الورقة البحثية إلى توضيح تحدي من التحديات التي يواجهها التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، ألا وهو مشكل التمويل وعدم تنوعه. وعليه، قمنا بمحاولة تسليط الضوء على نوع من التمويل الذي يمكن أن يكون حلا للنهوض بهذا القطاع والمتمثل في الودائع الوقفية، وذلك من خلال إبراز وتحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه استثمار الودائع الوقفية في تحقيق تنمية التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، خاصة في ظل النجاحات الكبيرة التي شهدتها بعض الدول الغربية التي اعتمدت عليها كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. بحيث تعد الودائع الوقفية وسيلة تمويلية أساسية لمؤسساتها التعليمية والبحثية. خاصة إذا اعتبرنا عملية الاستثمار في التعليم والبحث العلمي بمثابة استثمار في رأس المال البشري التي لا تقل أهميته عن الاستثمار في رأس المال المادي.

الكلمات المفتاحية: التعليم، البحث العلمي، الوطن العربي، تمويل البحث العلمي، الأموال الوقفية.

Résumé

Ce document vise à clarifier l'un des défis auxquels sont confrontés l'enseignement supérieur et la recherche scientifique dans le monde arabe, à savoir le problème du financement et de sa diversité. Nous avons donc essayé de mettre en évidence le type de financement susceptible de contribuer à l'avancement de ce secteur, représenté par les Dépôts de dotation "Waqf", en soulignant et en identifiant le rôle que l'investissement des Dépôts de dotation "Waqf" peut jouer dans le développement de l'éducation et de la recherche scientifique dans les pays arabes, en particulier après le succès remportés dans un grand nombre de pays occidentaux qui y ont eu recours, tels que le Royaume-Uni et les États-Unis d'Amérique. Dépôts de dotation "Waqf" sont considérés comme un moyen de financement essentiel pour leurs établissements d'enseignement et de recherche. Surtout si nous considérons le processus d'investissement dans l'éducation et la recherche scientifique comme un investissement dans le capital humain, ce qui n'est pas moins important que l'investissement dans le capital physique.

Mots-clés: l'enseignement, la recherche scientifique, financement de la recherche scientifique, fonds de dotation (WAQF).

المقدمة

يشكل البحث العلمي عاملاً مهماً وشرطاً ضرورياً لتقدم أي مجتمع، وتزداد أهميته مع التقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا ودخول العالم ثورة المعرفة والمعلومات والاتصالات، مما يحتم على دول ومجتمعات العالم المعاصر تقديم المزيد من الدعم للباحثين للوصول إلى نتائج مهمة تخدم قضايا المجتمع.

استطاعت الدول المتقدمة أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره، إضافة إلى الإنفاق عليه بسخاء من ميزانياتها، بينما يواجه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي تحديا كبير يعيق تنميته بالشكل اللازم، يتمثل هذا التحدي في قلة الموارد المالية، خاصة مع ارتفاع تكاليف التعليم الجيد والفعال، وما يتطلب من استثمارات مادية مختلفة وبشرية معتبرة، في ظل الحاجات المتزايدة للتنمية في عصر المعلوماتية والاتصالات إضافة إلى أهمية هذا القطاع ودوره في تحقيق مختلف أنواع التنمية، من تنمية اقتصادية واجتماعية وكذلك تنمية مستدامة. وبما أن البحث العلمي لم يأخذ الدور الذي يجب أن يلعبه حتى الآن في معالجة المشكلات العالقة في العالم العربي، فقد ازدادت الحاجة للمزيد من دعمه في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

كما يعد اختلاف قدرات تمويل حكومات الدول العربية من جهة وعدم تنوع مصادر تمويلها من جهة أخرى، إلى الاعتماد في مجملها على جباية القطاع البترولي أو إيرادات القطاع السياحي بنسبة كبيرة، مما أدى إلى تأثر مواردها بمتغيرات خارجة عن سيطرة هذه الحكومات، كالانخفاض في أسعار المحروقات أو اضطرابات أمنية تؤدي إلى انخفاض مواردها المالية بصورة مفاجئة ولفترات زمنية لا يمكن تحديدها، الأمر الذي يؤثر سلبا على القطاعات المعتمدة على التمويل الحكومي بدرجة أولى. يؤدي كل ما ذكر سابقا إلى ضرورة التفكير في طرق تمويل جديدة تعوض الأولى أو على الأقل تقوم بتكملتها، خاصة للقطاعات الاستراتيجية والضرورية لقيام اقتصاديات كل الدول والمتمثلة في التعليم والبحث العلمي.

من جهة أخرى، من الميزات الحسنة التي يمتاز بها مجتمعنا العربي و بالأخص المجتمع الاسلامي، نجد أموال الوقف التي توضع تحت تصرف هيئة مختصة خارج تصرف واستغلال المالك الأصلي للعنصر محل الوقف. وذلك، باختلاف أنواعه بغية التقرب إلى

الخالق واكتساب الأجر، والذي هو بمثابة صدقة جارية حسب فتاوى جمهور الفقهاء وعلماء الدين الإسلامي. هذه الأوقاف، يمكن استخدامها في العملية التمويلية للتعليم والبحث العلمي على غرار الدول الغربية التي اعتمدت عليها ولا تزال تعتمد عليها بنسبة كبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية من خلال تمويل أكبر جامعاتها كجامعة هارفارد وجامعة يال وجامعة ستانفورد، والمملكة المتحدة كجامعة كامبريدج وجامعة أكسفورد، إضافة إلى تجارب دول أخرى كأستراليا وماليزيا.

وهذا ما يشكل إشكالية هذه المداخلة والمتمثل في السؤال الرئيس التالي:

هل بإمكان الأموال الوقفية أن تساهم في التقليل من إشكالية تمويل البحث العلمي في الوطن العربي ؟

وللإجابة على هذا السؤال ارتأينا تقسيم هذه المداخلة عي النحو الآتي:

أولا: واقع التعليم والبحث العلمي في الوطن العربي؛

ثانيا: الوقف كمصدر لتمويل التعليم والبحث العلمي؛

ثالثا: التجربة الغربية لتمويل التعليم والبحث العلمي عن طريق الأموال الوقفية؛

رابعا: مساهمة أموال الوقف في تمويل التعليم والبحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز –المملكة العربية السعودية–

أولا: واقع التعليم والبحث العلمي في الوطن العربي

يعد التعليم والبحث العلمي من الركائز الأساسية لتطور معظم الدول في شتي المجالات. وعليه، سيتم التعرض فيما يلي إلى واقع التعليم والبحث العلمي في الدول العربية.

1- تعريف البحث العلمي

يعرف خبير اليونسكو في مجال البحث العلمي (جون ديكنسون) البحث العلمي بأنه: (استقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموع المعرفة)، ويعرفه آخرون بأنه: (استقصاء دقيق نافذ وشامل يهدف إلى تحصيل حقائق جديدة تساعد على وضع فرض جديد موضع الاختبار أو مراجعة نتائج مسلم بها).

وهنالك صعوبة في تعريف شامل للبحث العلمي، لكن ذلك لا يعني تعريفه بأنه: (الوسيلة للوصول إلى الحقيقة النسبية واكتشاف الظواهر ودرجة الارتباط فيما بينها،

وذلك في مختلف مجالات المعرفة، والبحث العلمي لا يقتصر على أسرار المادة والكون المحيط بنا بل يشمل الأحداث اليومية لحياة الإنسان)[1].

2- واقع التعليم في العالم العربي

تتراوح النسبة المخصصة لتمويل التعليم في الوطن العربي من الناتج الداخلي الخام عموما في الوطن العربي (الجزائر، المغرب، الأردن، المملكة العربية السعودية، الإمارات، الكويت، إيران، العراق، لبنان)، بين 2 % و3 %. وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2015. ما عدى تونس التي لم تقل النسبة تقريبا عن 6 %. وهذا ما يعتبر قليل مقارنة مع الدول المتقدمة التي تخصص نسب تتراوح بين 5 و7 % من ناتجها الداخلي الخام لقطاع التعليم[2].

كما كشفت دراسة صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن صورة قاتمة لجودة قطاع التعليم في دول عربية عدة. شملت الدراسة تقييما لأوضاع التعليم في 76 دولة عبر العالم، من بينها 9 دول عربية. وخلصت الدراسة إلى أن قطاع التعليم يعيش أزمة حقيقية في جل الدول العربية خصوصا الفقيرة منها، وأرجعت أهم الأسباب في ذلك إلى الميزانيات المحدودة التي تخصصها الحكومات لقطاع التعليم، وغياب الفلسفة التعليمية والاستراتيجية الواضحة، وضعف الهيكل التنظيمي والبنى التحتية والتجهيزات المدرسية.

3- واقع البحث العلمي في العالم العربي

تقاس درجة تقدم البلدان وولوجها عالم المعاصرة واستفادتها من المعارف الحدث عالميا عبر قياس معدل إنفاقها على البحث العلمي، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي وبعدد العلماء والباحثين لكل ألف فرد من السكان، ومن ثم بحجم الأبحاث العلمية السنوية المنشورة وعدد الاختراعات المسجلة سنويا، ونسبتها لكل ألف فرد من نفوس الدولة وبحجم وجود أجهزة الكمبيوتر لكل ألف فرد وعدد المجلات البحثية العلمية الصادرة ومن جهة الفرد نفسه بمعدل إنفاقه على الكتب والدوريات[3].

الجدول رقم (1): نسبة الإنفاق الداخلي الخام في مجال البحث والتطوير في البلدان العربية.

الوحدة: نسبة مئوية%

الدولة	السنة	نسبة الإنفاق الداخلي الخام في مجال البحث والتطوير
الأردن	2016	0,72
الإمارات	2016	0,96
البحرين	2014	0,1

الجزائر	2017	0.53
سوريا	2015	0,01
العراق	2017	0,04
الكويت	2017	0,08
مصر	2017	0,61
قطر	2015	0,51

Source : Institut de statistiques de l'UNESCO

يمكن الإشارة إلى أن 90 **في المائة من المنشورات البحثية في العالم العربي لها صلة مباشرة بالمشاكل المحلية، وتفيد دراسة لليونسكو بأن الانتاجية العلمية في العالم العربي متدنية جداً، فقد كان هنالك على سبيل المثال سبعة آلاف باحث وكان من المتوقع أن ينتج هؤلاء ما بين** (8000 **و** 14000) **بحث سنوياً، إلا أن المنشور فعلاً بلغ** (847) **بحثاً أي بحدود** (10 **في المائة) من المتوقع، وجاء في دراسة حول هذا الموضوع – نشرت في مجلة المستقبل العربي، أن أعمال البحث العلمي في البلدان العربية ذات طبيعة تطبيقية صرف، إذ إن** (38 **في المائة) من منشورات هذه الأعمال في الطب،** (20 **في المائة) منها في الزراعة،** (17 **في المائة) منها في الهندسة، ومثلها في العلوم الأساسية و**(8 **في المائة) منها في الاقتصاد والإدارة، وارتفع الإنتاج الكلي من تلك المنشورات في العالم العربي من** (465) **منشوراً في عام** 1967 **إلى نحو** (6000) **في العام** 1995، **وبلغ معدل النمو السنوي منذ عام** 1967 **في مجل منشورات العالم العربي** (10 **في المائة) وان كانت النسب مختلفة من قطر لآخر، وقد سجلت أعلى نسبة في المملكة العربية السعودية بواقع** (25 **في المائة) تلتها حتى العام** 1990 **الكويت بنسبة** (20 **في المائة)، وأن معدل إنتاج البحوث بالنسبة للبلدين إلى الفرد الواحد من السكان في كلا القطرين يضاهي المعدل السائد في أقطار النمور الآسيوية، وتجدر الاشارة إلى أنه في عام** 1990 **كانت البلدان الرئيسية الثلاثة في ترتيب الإنتاج البحثي هي مصر**37 **في المائة والعربية السعودية** 20 **في المائة والكويت** 12 **في المائة**[4].

4- تمويل البحث العلمي في العالم العربي

يبين تقرير معهد الإحصاء لليونسكو في عدده 54 **الصادر في جوان** 2019، **أما فيما يخص حجم الإنفاق في البحث العلمي في سنة** 2017، **فلا توجد أي دولة عربية في قائمة الدول العشر الأولى المنفقة في هذا المجال. حيث نجد في المرتبة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية بإنفاق بلغ أكثر من** 543 **مليار دولار أمريكي، يليها الصين بإنفاق بلغ أكثر من**

496 مليار دولار أمريكي، ثم كل من اليابان وألمانيا وكوريا بإنفاق بلغ على التوالي 175,8 مليار و127,1 مليار و98,8 مليار دولار أمريكي[5].

كما يبين تقرير معهد الإحصاء لليونسكو لعام 2015، وبالرغم من الثروة التي تتمتع بها الدول العربية، فإن هذه البلدان لا تخصص الجزء الكافي لمجال البحث والتطوير مقارنة مع الدول المتقدمة، كما أن كفاءة نظمها وأدائها الخاصة بالتعليم العالي لا يزال ضعيفا فيما يتعلق بشكل خاص في توليد المعرفة. كما أن حجم مساهمات الدول العربي في البحث العالمي هو الآخر ضعيفا جدا، حيث قدرت نسبة المنشورات العلمية العربية إلى المنشورات العلمية العالمية ما مقداره 0,3 % في سنة 2013، في حين بلغت هذه النسبة 2,4 % خلال نفس السنة بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. وذلك، حسب التقرير الاحصائي لمعهد الإحصاء لليونسكو لعام 2015. [6]

يبين الشكل الموالي تفاصيل الهيكل التمويلي للبحث العلمي في الدول العربية من حيث المصدر المعتمد عليه لذلك.

الشكل رقم (1): الهيكل التمويلي للبحث العلمي في الدول الإفريقية والأسيوية.

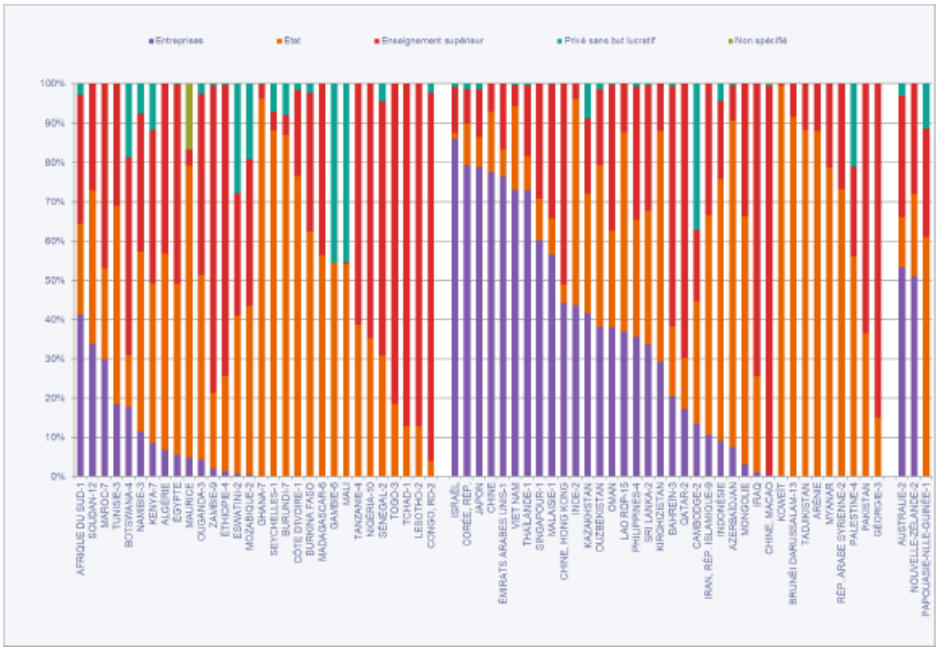

Source: Institut de statistiques de l'UNESCO, buletin d'information de L'ISU n°54, juin 2019, p : 06

ويعد القطاع الحكومي والتعليم العالي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في معظم الدول العربية، حيث يبلغ حوالي 60 % من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بنسبة 3 % للقطاع الخاص.

وذلك على عكس الدول المتقدمة (الولايات المتحدة واليابان) حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي على التوالي 63 % و78 %[7].

تجدر الاشارة إلى أنه حسب الاحصائيات المذكورة في الشكل السابق، فإنها تبين أن دولة الامارات العربية المتحدة هي الوحيدة التي لها خصائص التمويل كتلك التي تمتاز بها الدول المتقدمة المذكورة سابقا، بنسبة مشاركة للقطاع الخاص تتعدى نسبة 70 % من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير.

ثانيا: الوقف كمصدر لتمويل التعليم والبحث العلمي

1- مفهوم الوقف وأنواعه

سيتم التعرض فيما يلي إلى مفهوم الوقف وأنواعه.

1-1 مفهوم الوقف

يتمثل مفهوم الوقف لغة في "الحبس والمنع"، وفي الاصطلاح الفقهي هو "حبس العين والتصدق بمنفعتها"، وحبس العين بمعنى عدم جواز التصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبة ولا تنتقل بالميراث، ويعني التصدق بمنفعتها صرف منافعها أو ريعها لجهات البر بحسب شروط الواقف[8].

الوقف بمعناه العام كما ذكر الدكتور منذر قحف في كتابه هو وضع أموال وأصول منتجة في معزل عن التصرف الشخصي بأعيانها وتخصيص خيراتها أو منافعها لأهداف خيرية محدثة شخصية أو اجتماعية أو دينية أو عامة. ويعرفه الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه "الوقف"بأنه منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء[9].

كما يعرف الوقف من الزاوية الاقتصادية على أنه: " تحويل جزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، وبهذا المعنى فإنه يحدث حركية اقتصادية إيجابية

للثروات والدخول لضمان الوصول إلى توزيع توازني اختياري عادل بين أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته وأجياله المتتالية، وتبرز مجالات جديدة نوعية في المفاضلة بين الاختيارات الخاصة الفردية والجماعية الخيرية، بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك التكافلي، بين الادخار والاستثمار الخاصين والادخار والاستثمار التكافليين الخيريين الذين يتطوران من خلال النمو التراكمي للقطاع الوقفي الذي يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية ومطلب حضاري لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاديات الاسلامية "[10].

هذا واتفق العديد من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين على أن الوقف في ذاته منهج استثماري خيري طويل الأجل يمتد نفعه إلى أجيال متعاقبة، يحافظ على المال ويوجهه للنفع العام، ويحقق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. وتزداد أهمية الوقف الاقتصادي في كونه يستهدف تنمية الموارد البشرية وتلبية احتياجات الأفراد والمنتفعين في الحاضر والمستقبل مع العناية بالانتفاع من هذه الأجيال في عملية التنمية[11].

2-1 أنواع الوقف

سيتم التعرض إلى أنواع الوقف من حيث طبيعة الجهة الموقوف عليها ومن حيث محله.

1-2-1 تقسيم الوقف من حيث طبيعة الجهة الموقوف عليها

تقسم الأوقاف حسب طبيعة الجهة الموقوف عليها إلى ثلاث أقسام هي[12]:

- الوقف الأهلي (الذري): وهو الذي يعود ريعه أو إيراده للواقف نفسه، أو لذريته من نسله فلا تنقطع منفعته إلا بعد انقطاع عقبه، ثم بعد ذلك يكون لجهة خيرية حيث يمكن اعتباره مصدرا دائما للرزق.
- الوقف الخيري (العام): وهو الذي يقوم على حبس عين معينة على أن لا تكون ملكا لأحد من الناس، وجعلها وريعها لجهة من جهات البر، لتعم جميع المسلمين كبناء المدارس والمساجد والمستشفيات وغير ذلك مما يحقق النفع العام.
- الوقف المشترك: وهو الذي يجمع بين الوقف الأهلي والوقف الخيري أي الذي خصصت منافعه إلى الذرية وجهة البر معا.

1-2-1 تقسيم الوقف من حيث المحل

وينقسم الوقف بالنظر إلى محله إلى قسمين هما[13]:

- ❖ وقف المنقول: اتفق أغلب العلماء على جواز وقف المنقول، باستثناء بعض متقدمي الأحناف الذين اشترطوا أن يكون متصلا بالعقار اتصال قرار وثبات، كالبناء والشجر، أو أن يكون مخصصا لخدمة العقار كالمحاريث والبقر.
- ❖ وقف العقار: وقد اتفق الفقهاء على جواز وقف العقار.

2- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأموال الوقفية

يعد الوقف من الأدوات الفعالة لعلاج ظاهرة الفقر والبطالة في مختلف المجتمعات وتحقيق استقراره وحمايته من الاضطرابات الاجتماعية والصراعات الطبقية الناشئة أساسا عن سوء توزيع الثروة، وبالنظر إلى المجتمعات الغربية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية حمت مجتمعها من امتداد ثورة العمال التي برزت مع الثورة البلشفية في روسيا إلى المجتمع العمالي الأمريكي من خلال التوسع في فتح أبواب العمل الخيري وتشجيع الشركات وذوي الثروة بإعفاءات كبيرة لمن يقدم منهم على الأعمال الخيرية، فانتشرت المؤسسات الخيرية وتضاعفت الهيئات.

ويمكن إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للوقف فيما يلي:

1- تحسين البنية التحتية للاقتصاد

وذلك من خلال إنشاء الطرق وبناء الجسور وحفر الآبار، وتحسين مثل هذه البنية التحتية وتطويرها يساعد على تهيئة الظروف المناسبة لزيادة حجم الاستثمار المحلي والخارجي.

2- الوقف والسلوك الادخاري

تتضح علاقة الوقف بالادخار من جهة إطلاقه على معنى الحبس ومنع العين الموقوفة عن أنشطة التبادل في السوق، وفي هذا السياق يقصد بالادخار حفظ الأموال الموقوفة وتخزينها وحجزها عن عمليات التداول[14].

3- توفير القروض

يتم ذلك بمنح قروض لمختلف القطاعات كالزراعة والصناعة. مما يساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي. يؤدي هذا بدوره إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة مما يقلل من معدلات البطالة ويزيد من مستويات التشغيل.

وكتكملة لما ذكر سابقا فالمنظمة العالمية "وقفية فينكا"، وهي رائدة في مجال تمويل القروض الصغيرة لفائدة ذوي الدخل المحدود، وتتخذ مقرا لها واشنطن ولها مكاتب في 21 دولة ـ تسعى إلى إعادة تأهيل الأفراد خصوصا النساء عن طريق قروض صغرى تتراوح بين 50 و300 دولار[15]. وقد أطلقت المؤسسة "مشروع الوقف العالمي للفقراء" من أجل المشاركة في سد احتياجات الفقراء في العالم حيث تقدم تسهيلات مصرفية غير محدودة وتتمركز في نطاق عملها على التجمعات السكنية القروية، ولديها اليوم 680 ألف عميل وبذلك تكون الأكثر انتشارا وشمولا في شبكات تمويل القروض الصغيرة[16].

ولعل ذلك ينبه إلى ضرورة مواكبة الوقف الإسلامي لما يحدث في العالم غير الإسلامي من تطورات إيجابية عن طريق إنشاء مؤسسات وقفية إسلامية عالمية تمولها فوائض شركات إسلامية عملاقة. إذ لا يزال نظام الوقف الإسلامي يركز على الجهد المحلي دون التفاعل الدولي[17].

ثالثا: التجربة الغربية لتمويل التعليم والبحث العلمي عن طريق الأموال الوقفية

يعرض هذا العنصر تجارب دول غربية في تمويل التعليم العالي، حيث تعتمد العديد من مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأستراليا على عدة مصادر للتمويل، من بين هذه المصادر نجد العوائد الوقفية.

حيث بلغت نسبة مساهمة الأوقاف في الجامعات المرموقة حوالي 30 % من ميزانية الجامعات، فعلا سبيل المثال وليس الحصر: جامعة هارفارد الأمريكية وصلت نسبة إسهام الأوقاف في عائداتها إلى 36.9 % في السنة المالية 2008؛ فيما بلغت قيمة وقفيات جامعة كامبردج في بريطانيا نحو 8.2 مليار دولار % في السنة المالية 2008، وجامعة أكسفورد نحو 5.7 مليار دولار.

وفيما يلي بعض أهم تجارب الدول الغربية في الاعتماد على الأموال الوقفية لتمويل الجامعات بها:

1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تقدر قيمة الإيداعات الوقفية في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بمليارات الدولارات، فإنها تتفاوت بصورة كبيرة من جامعة إلى أخرى. والجدول الموالي يبين قيمة أوقاف الجامعات الأمريكية سنة 2005 وسنة 2008

الجدول رقم (2): قيمة أوقاف الجامعات الأمريكية 2005-2008 الوحدة: مليار دولار

الجامعة	قيمة الأصول	
	قيمة الأصول سنة 2005	قيمة الأصول سنة 2008
هارفارد	25.474	36.9
يال Yale	15.225	22.9
ستانفورد	12.205	17.2
برنستون	11.207	16.349
تكساس	11.611	16.11
معهد ماساتشوسيت التقني	-	10.1

المصدر: فتيحة لمعاشي، مرجع سبق ذكره، أيام 27 و28 و29 جوان 2013، ص: 09.

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى وديعة وقفية في جامعة هارفارد (كامبريدج، ماسوشيتس) بقيمة تزيد على 36 بليون دولار، تليها جامعة يال بقيمة تقارب عن 23 بليون دولار، ثم جامعة ستانفورد بقيمة تتجاوز عن 17 بليون دولار، ثم جامعة برينستون (برينستون، نيو جيرسي) بقيمة تزيد عن 16 بليون دولار، ثم جامعة تكساس بقيمة تزيد أيضاً عن 16 بليون دولار.

وبوجه عام، يُقدر عدد الجامعات الأمريكية التي تزيد إيداعاتها الوقفية على 5 مليارات دولار بسبع جامعات، بينما يصل عدد الجامعات التي تزيد أوقافها على ملياري دولار إلى ست وعشرين جامعة، والتي تزيد أوقافها على مليار دولار إلى أكثر من خمسين جامعة[18].

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل حاليا مركز الريادة من حيث هيكلة برامج الأوقاف، إضافة إلى مستوى التمويل الصادر عنها.

2- التجربة البريطانية

تعد التجربة البريطانية فيما يخص الأوقاف من التجارب الرائدة في القارة الأوروبية. فقد بلغت قيمة الأوقاف بجامعة كمبريدج بالمملكة المتحدة حوالي 6 مليار دولار أمريكي، تليها جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة بقيمة تزيد عن 5 بليون دولار[19].

تنقسم أوقاف الجامعات البريطانية إلى نوعين: أوقاف الكليات التي تعتبر مؤسسات خيرية تتمتع باستقلالية في جمع وانفاق الأموال، وأوقاف الجامعة. ويكون القسم الأكبر من الأوقاف عادة مخصصا للجامعة. ففي جامعة كامبريدج مثلا، تبلغ وقفيات الكليات % 90 مقابل 50 % لأوقاف الجامعة. أما مصدر التمويل الأساسي لجامعة كامبريدج فهي

الحكومة كونها مؤسسة تعليم عالي حكومية، تليها تبرعات من جمعيات خيرية ومؤسسات وطنية للبحث العلمي وخاصة في القطاع الصحي المتعلق بالأمراض المزمنة. أما جامعة أكسفورد فقد بلغت إيراداتها الوقفية في العام 2008 حوالي 1,2 مليون دولار منها 35,3 % لكلياتها مقابل 64,6 % للجامعة. وأتت مصادر تمويل الجامعة والكليات معا خلال سنة 2008 على النحو الموالي: نسبة 38 % من مؤسسات معظمها خيرية تدعم البحوث العلمية، ونسبة 25 % من المجلس الأعلى لتمويل التعليم العالي في انجلترا، ونسبة 15 % من رسوم الطلاب ونسبة 22 % من أنشطة تجارية واستثمارية. وهذا ما يبين الشراكة وبين المجتمع والحكومة في المساهمة في تمويل الجامعة في النموذج البريطاني[20].

3- التجارب الآسيوية

تعد جامعة كيوتو اليابانية التي تقدر قيمة أوقافها بأكثر من ملياري دولار من التجارب الناجحة للأوقاف الجامعية عبر القارة الآسيوية، تليها جامعة سنغافورة الوطنية التي تزيد قيمة أوقافها على 600 مليون دولار، وجامعة ماليزيا للعلوم والتكنولوجيا التي تبلغ قيمة أوقافها 500 مليون دولار، وجامعة كريفتون في ماليزيا أيضا التي تقدر أوقافها بحوالي نصف مليار مع نهاية 2010، وجامعة كوريا التي تصل قيمة أوقافها إلى 200 مليون دولار.

رابعا: مساهمة أموال الوقف في تمويل التعليم والبحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز –المملكة العربية السعودية

تعد جامعة الملك عبد العزيز من النماذج الناجحة من الجامعات العربية التي تعتمد بنسبة كبيرة على أموال الوقف، والتي يقدر الوقف بها بملايين الدولارات، وتعتمد في تمويلها على مجمعات صناعية وفنادق استثمارية، وبمشاركة مهمة من القطاع الخاص أو من الشخصيات العامة وقدامى الدارسين.

1- نشأت الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز

تم تأسيس الوقف بجامعة الملك عبد العزيز بمبادرة من الأهالي والأعيان وأعضاء هيئة التدريس، حيث قاموا بإعداد مقترح لأمير المنطقة آنذاك الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز، الذي باركه وأوقف أرضا له بمدينة جدة لأغراض دعم البحث العلمي بالمنطقة. وتم تشكيل لجنة لتسيير الأمور التأسيسية في 2004/05/17 التي قامت بإعداد التصور

النهائي للوقف. والتي أثمرت بتدشين الوقف العلمي بتاريخ 2004/10/27 بعد قبوله من سمو أمير المنطقة في تلك الفترة.

2- مهام لجنة الاستثمار

تتمثل المهام المخولة للجنة فيما يلي[21]:

- دراسة المشروعات والفرص الاستثمارية لاستثمار أموال الوقف وتنميتها وتعظيم العوائد الاقتصادية التي يعود جزء منها إلى الاستثمار مرة أخرى بهدف تنمية رأسالم ال الوقف، بينما يوجه الجزء الأكبر إلى مصاريف الوقف العلمي وفقا لشروط الواقفين؛
- تنمية العوائد المالية للوقف وفق أسس استثمارية محكمة وسليمة لضمان بقاء أصل الأموال الموقوفة وزيادة ريعها؛
- تحديد المشروعات الاستثمارية المراد الدخول فيها، مع مراعاة أن تحقق عوائد جيدة وتكون قليلة المخاطرة.

مما سبق يمكن القول أن الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز تمكن من بناء نظام إداري مبتكر في طريقة إدارة الأوقاف تماثل شركات المساهمة في القطاع الخاص.

3- مجالات عمل الوقف العلمي في جامعة الملك عبد العزيز

يمكن سرد أهم مجالات عمل الوقف العلمي فيما يلي[22]:

- دعم المشروعات البحثية والدراسات العلمية في المجالات الحيوية التي تخدم المجتمع؛
- ابتكار برامج ومشروعات متميزة لخدمة الطلاب وأفراد المجتمع، وتنميته في مختلف المجالات وحل مشكلاته؛
- دعم مشروعات الموهوبين والمبتكرين وأبحاثهم التي تساهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع؛
- إقامة اللقاءات العلمية والدورات التدريبية لمختلف فئات المجتمع؛
- تنظيم برامج تنموية خاصة لبعض فئات المجتمع مثل: ذوي الاحتياجات الخاصة، المرضى، الأيتام، مجهولو النسب.

4- موارد الوقف العلمي

تتكون موارد الوقف العلمي من المصادر الأتية[23]:

- **المساهمات النقدية: وتشمل المساهمات النقدية من الواقفين والمتبرعين؛**
- **المساهمات العينية: وتشمل أي نوع من الاصول العينية التي يقدمها الواقفون والمتبرعون كقطعة أرض أو سكن ... إلخ؛**
- **برنامج الاقتطاع الشهري التطوعي: وهو برنامج اقتطاع مبالغ مالية من رواتب وأجور منسوبي الجامعة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب وموظفون، وكذلك يشمل الاقتطاع غير المنسوبين للجامعة من المجتمع.**

والشكل الموالي يبين التدفقات النقدية من فترة 1426 هـ إلى غاية 1435 هـ

الشكل (2): التدفقات النقدية في الفترة 1426 ه 1435 هـ

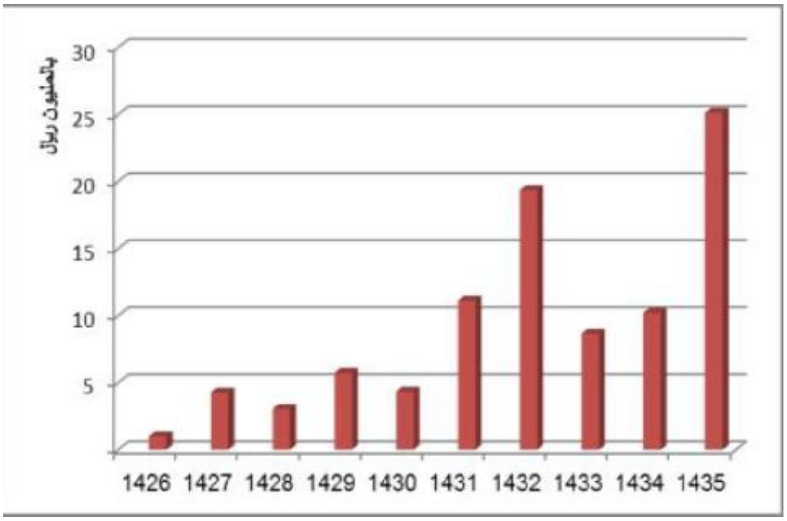

المصدر: محمد شريف بشير الشريف، تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغاست – الجزائر، العدد: 11، جانفي 2017، ص: 301.

من الشكل السابق، يلاحظ التطور المستمر نسبيا للعائدات النقدية خلال الفترة محل الدراسة من سنة 1426 هـ إلى غاية 1435 هـ، وذلك ناتج عن النجاح الكبير في الاقتطاعات النقدية من رواتب وأجور المنسوبين للجامعة وغير المنسوبين، والتي بقيت في تزايد مستمر.

الخـاتمــة

قمنا من خلال الورقة البحثية بتسليط الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأملاك الوقفية في مجال التعليم والبحث العلمي. وذلك، بغرض تخفيف العبء المالي على الحكومات العربية التي أصبحت تعاني في الآونة الأخيرة من مشاكل في إيجاد التمويل اللازم لميزانياتها. خاصة تلك التي لا تملك تنوع في مصادر التمويل كتلك المعتمدة على الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية.

كما يعد الموضوع بالغ الأهمية في المجتمعات الاسلامية في طريقها للعودة إلى الحياة الإسلامية وما يميزها من مؤسسات اقتصادية واجتماعية تعتمد على مبادئ الإسلام السامية، وتستفيد من الإنجازات التي حققتها الحضارة الاسلامية على مرور العصور.

وعليه، يمكن ذكر أهم التوصيات لتنمية سبل تمويل التعليم والبحث العلمي في الدول العربية من خلال استغلال الأموال الوقفية في النقاط المختصرة الموالية:

- تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد فقط على التمويل الحكومي والعوائد البترولية من خلال البحث عن مصادر تمويلية جديدة كالأموال الوقفية؛
- العمل على توجيه نشاطات الأملاك الوقفية نحو المؤسسات التعليمية وغيرها، ونحو مؤسسات البحث العلمي؛
- نشر ثقافة الوقف بين أوساط المجتمع وإظهار أهميته عن طريق توجيه أئمة المساجد إلى إلقاء الخطب والدروس في موضوع الوقف، مع ضرورة التأكيد أن الوقف لا يقتصر على بناء وتشييد المساجد. والسهر على احتياجاته فقط. بل يتعدى ذلك بحيث يصل إلى قطاعات لا تقل أهمية وخدمة للمجتمع كالتعليم والبحث العلمي؛
- تفعيل سنة الوقف والعمل على زرع الروح والمبادئ القائمة على التعاون بين أفراد المجتمعات الاسلامية، مع إبراز أهمية هذا الأخير باعتباره إحدى الوسائل الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- الاعتماد على التجارب الناجحة للدول الاسلامية وحتى غير الاسلامية في الاستغلال الاستثماري للأوقاف في مجالات التعليم والبحث العلمي؛

- تدريس وتلقين "ثقافة الوقف" ضمن برامج المنظومة التربوية، خاصة طلبة الصف الجامعي.

مما سبق نصل إلى نتيجة مؤداها أن البحث العلمي يعتبر مرتكزاً أساسياً لأي التنمية في العالم العربي سواء اقتصادية، اجتماعية – بشرية – تكنولوجية، وإليه يستند تطوير المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية، ولذلك فالعالم العربي يمكنه الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة الأخرى في مجال البحث العلمي والتقدم التكنولوجي كاليابان والصين والنمور الآسيوية وغيرها من الدول، التي اعتمدت إلى حد كبير على إمكاناتها الذاتية وكذلك على الإرادة الذاتية الواثقة والقادرة على تنمية وإدارة البحث العلمي، من دون الوقوع في التبعية العلمية والتكنولوجية للدول المتقدمة تكنولوجياً.

قائمة الهوامش والمراجع

1. حواس محمود، البحث العلمي في العالم العربي التعريف، الواقع، الانفاق، المشكلات والمعوقات، سبل التطوير، متوفرة على الموقع:
www.araa.ae
2. Statéstiques de L'UNESCO, http://data.uis.unesco.org/Index.aspx?queryid=182&lang=fr, date de consultation 10/09/2019.
3. شريفة كلاع، الجامعات العربية والبحث العلمي: قراءة في واقع البحث العلمي ومعيقاته، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، مركز جيل البحث العلمي، 18 و19 أوت 2015، ص: 02.
4. حواس محمود، مرجع سبق ذكره.
5. Institut de statistiques de l'UNESCO, buletin d'information de L'ISU n°54, september 2019, p : 04.
6. Institut de statistiques de l'UNESCO, buletin d'information de L'ISU n°36, novembre 2015, p : 03.
7. Institut de statistiques de l'UNESCO, buletin d'information de L'ISU n°54, september 2019, p : 05 et 07.
8. حسين عبد المطلب الأسرج، دور الصناديق الوقفية في التنمية، عن الموقع: http://help/ahlamontada.com
9. عبد الجلال محمد ناصر، الوقف بين الفقه والتطبيق في بعض ولايات شمال نيجيريا، International Conference on Cash Waqf 2015,ICCW2015
Proceedings of International Conference on Cash Waqf (ICCW 2015)
(e-ISBN978-967-0850-08-5).
Sepang, Malaysia, 28, 29 & 30 May 2015, p : 193.
10. صالح صالحي ونوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-الجزائر، العدد: 01، ديسمبر 2014، ص: 153.
11. بلال لوعيل ولطفي شعباني وفرزيزي ابراهيم، دور استثمار أموال الوقف في الحد من معدلات البطالة في الجزائر، International Conference on Cash Waqf 2015,ICCW2015
Proceedings of International Conference on Cash Waqf (ICCW 2015)
(e-ISBN978-967-0850-08-5).
Sepang, Malaysia, 28, 29 & 30 May 2015, p : 61

12. هشام بن عزة، إحياء نظام الوقف في الجزائر –نماذج عالمية لاستثمار الوقف–، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد: 03، جوان 2015، ص: 118.
13. حسين عبد المطلب الأسرج، الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية، مجلة دراسات إسلامية، مركز البصيرة، الجزائر، العدد: 06، سبتمبر 2009، ص: 13.
14. رحيم حسين وزنكري ميلود، التمويل الريفي الأصغر، أيّ دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغاربي؟، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، أيام 27 و28 و29 جوان 2013، جامعة صفاقس، صفاقس، تونس، ص: 05.
15. حسين عبد المطلب الأسرج، دروس من التجربة الوقفية الغربية، http://waqf.com.sa /، تاريخ الاطلاع: 2019/09/12.
16. فتيحة لعاشي، الوقف وتمويل التنمية البشرية على ضوء التجربتين الإسلامية والغربية، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، أيام 27 و28 و29 جوان 2013، جامعة صفاقس، صفاقس، تونس، ص: 12.
17. حسين عبد المطلب الأسرج، دروس من التجربة الوقفية الغربية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2019/09/12.
18. مركز الوقف الدولي، حوار مع الدكتور خالد النويبت المشرف على الأوقاف بجامعة الملك سعود، لموقع "الرياض" http://www.alriyadh.com/319759، تاريخ الاطلاع: 2019/09/20.
19. نفس المرجع السابق.
20. نماذج عالمية في الوقفيات الجامعية، http://search.shamaa.org/PDF/44560/ElAmine44560Ch4.pdf، ص ص: 71، 72، تاريخ الاطلاع: 2019/09/20.
21. محمد شريف بشير الشريف، تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغاست –الجزائر، العدد: 11، جانفي 2017، ص: 297.
22. محمد شريف بشير الشريف، تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف، نفس المرجع السابق، جانفي 2017، ص: 298.
23. محمد شريف بشير الشريف، تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف، نفس المرجع السابق، جانفي 2017، ص: 299.